OIC/EXCFM /2019/RES/FINAL

القرارات الصادرة عن
الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء خارجية الدول الاعضاء
في منظمة التعاون الإسلامي
بشأن "إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي عن نيته ضم أراض من الضفة الغربية المحتلة"
جدة، المملكة العربية السعودية

15 أيلول/سبتمبر 2019م

الموافق 16 محرم 1441 هـ

فهرس

رقم	الموضوع	الصفحة
1	قرار رقم 16/1 بشأن "إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي عن نيته ضم أراض من الضفة الغربية المحتلة"	3
2	قرار رقم 16/2 "بشأن استهداف معملين تابعين لشركة أرامكو في محافظة بقيق وخريص بالمملكة العربية السعودية"	7

القرار رقم 16/1

بشأن "إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي عن نيته ضم أراض من الضفة الغربية المحتلة"

جدة، المملكة العربية السعودية

15 أيلول/سبتمبر 2019م، الموافق 16 محرم 1441 هـ

إن الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء الخارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المنعقد في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بجدة، بتاريخ 15 أيلول/سبتمبر 2019م، الموافق 16 محرم 1441 هـ، بناءً على طلب المملكة العربية السعودية، بشأن "إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي عن نيته ضم أراض من الضفة الغربية المحتلة"،

إذ **يؤكد** من مبادئ وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي،

وإذ **يستند** إلى القرارات الصادرة عن القمم الإسلامية ومجالس وزراء الخارجية المتعاقبة بشأن قضية فلسطين والقدس الشريف،

وإذ **ينطلق** من المسؤولية التاريخية والأخلاقية والقانونية للأمة الإسلامية وواجب التضامن الكامل مع فلسطين وشعبها،

وإذ **يسترشد** بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وعلى رأسها مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة،

وإذ **يستذكر** أيضا قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في 9 تموز/يوليه 2004 بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة"،

وإذ **يعرب عن امتنانه وتقديره** للمملكة العربية السعودية، على دعوتها ورئاستها لهذا الاجتماع الاستثنائي، ولمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، على ما يوليانه

من اهتمام ورعاية ودعم لمسيرة التضامن والعمل الإسلامي المشترك، **وتثمينه** المواقف التاريخية الثابتة للمملكة العربية السعودية تجاه القضية الفلسطينية ودعمها المستمر لحقوق الشعب الفلسطيني.

وإذ **يجدد** الدعم المبدئي للشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية في السعي إلى نيل حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره و **إقامة** دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة على خطوط 4 يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشريف، وحق العودة للاجئين وفق ما نص عليه القرار 194،

وإذ **يدين** السياسات والممارسات والمخططات الاستعمارية لسلطة الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وجميع المحاولات الرامية لتغيير التركيبة الديمغرافية وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، بما فيها القدس الشريف، بما يشمل، بناء وتوسيع المستوطنات، نقل المستوطنين الإسرائيليين، مصادرة وضم الأرض، والنقل القسري للمدنيين الفلسطينيين، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي والقرارات ذات الصلة، ويعتبرها جرائم تُعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وتعمل على زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وفي العالم اسره،

وإذ يرحب بالمواقف المعلنة عن الامين العام للأمم المتحدة والدول الرافضة لإعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي،

1. **يؤكد** مجدداً على مركزية قضية فلسطين والقدس الشريف بالنسبة للأمة الاسلامية،
2. يعلن رفضه المطلق وإدانته الشديدة إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي عزمه "فرض السيادة الاسرائيلية على جميع مناطق غور الأردن وشمال البحر الميت والمستوطنات بالضفة الغربية المحتلة"، **ويعتبر** هذا التصعيد الخطير اعتداءً سافراً جديداً على الحقوق التاريخية والقانونية للشعب الفلسطيني، وانتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما فيها القرارات رقم 181(1947)، و 242 (1967) و 252 (1968) و 338 (1973) و425 (1978) و465 (1980) و 476 (1980) و 478 (1980) و681 (1990) و 1073 (1996) و1397 (2002) و 1435 (2002) و 1515 (2003)، بما في ذلك قرار مجلس الامن 2334 (2016)؛؛
3. **يحمل** حكومة الاحتلال الاسرائيلي المسؤولية الكاملة عن تبعات سياساتها الاستعمارية في ارض دولة فلسطين المحتلة، بما فيها هذا الاعلان الخطير الذي يتعمد تقويض الجهود الدولية لإحلال سلام عادل

ودائم وشامل وفقاً لرؤية حل الدولتين وينسف اسس السلام ويدفع المنطقة برمتها نحو مزيد من العنف وعدم الاستقرار؛

4. **يقرر التصدي بقوة** لهذا الإعلان العدواني الخطير، واتخاذ كافة الإجراءات والخطوات السياسية والقانونية الممكنة بما في ذلك التحرك لدى مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، والمحاكم الدولية، وأي من المنظمات والهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة، لمواجهة هذه السياسة الاستعمارية والتوسعية

5. يحث جميع الدول الأعضاء في المنظمة على إثارة قضية فلسطين وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته غير الشرعية خلال انعقاد الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

6. **يطالب** المجتمع الدولي، لا سيما الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، بتحمل مسؤولياته بما في ذلك رفض وإدانة هذا الإعلان الإسرائيلي غير القانوني، والتصدي له بإلزام إسرائيل وقف جميع إجراءاتها غير القانونية، باعتبارها باطلة ولاغية ولا أثر لها بموجب القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة، والتشديد على عدم الاعتراف او القبول باي تغييرات على حدود ما قبل 1967، بما فيها ما يتعلق بالقدس؛

7. **كما** يدعو المجتمع الدولي، في هذا الصدد، لاتخاذ كافة الإجراءات لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وممارساته الاستعمارية التي تقوض قواعد القانون الدولي، وتزعزع اسس النظام الدولي القائم على القانون، عبر اتخاذ جميع الاجراءات لذلك، بما في ذلك فرض عقوبات اقتصادية وسياسية عليه ومقاطعته وصولاً الى انهائه وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير؛

8. **يدعم** ويساند المساعي والخطوات الفلسطينية الهادفة إلى مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، ويدعو الدول الاعضاء لتقديم كافة أشكال الدعم السياسي والقانوني والفني والمادي اللازم لإنجاح مساعي دولة فلسطين في الهيئات الدولية المختصة؛

9. **يؤكد** أن السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط، كخيار استراتيجي، لن يتحققا إلا بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي، والانسحاب الكامل من أرض دولة فلسطين المحتلة منذ العام 1967، بما فيها مدينة

القدس الشريف، وفق مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية بعناصرها كافة، وتسلسلها الطبيعي كما وردت في القمة العربية في بيروت في العام 2002؛

10. **يساند** الجهود الفلسطينية الرامية لتوسيع الاعتراف الدولي بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران لعام 1967، **ويدعو** الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين أن تقوم بذلك في أقرب وقت؛

11. **يكرر دعمه** لمبادرة الرئيس الفلسطيني التي أطلقها في مجلس الامن في فبراير 2018 **ويعرب في هذا الصدد عن عزمه مواصلة العمل** مع المجتمع الدولي لإطلاق عملية سياسية، ذات مصداقية، وبجدول زمني محدد، برعاية دولية متعددة الأطراف لحل القضية الفلسطينية على أساس القانون الدولي والشرعية الدولية والمرجعيات المتفق عليها، بما فيها مبادرة السلام العربية التي اعتمدتها القمة الإسلامية عام 2005م، ومبدأ حل الدولتين على خطوط الرابع من حزيران لعام 1967م؛

12. **يكلف** الامين العام بمتابعة تنفيذ مضمون هذا القرار، وتقديم تقرير بشأنه لاجتماع وزراء الخارجية القادم؛

القرار رقم 16/2

"بشأن استهداف معملين تابعين لشركة أرامكو في محافظة بقيق وخريص بالمملكة العربية السعودية"

إن الاجتماع الطارئ لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقد بتاريخ 16 محرم 1441هـ، الموافق 15 سبتمبر 2019 بمدينة جدة، المملكة العربية السعودية، لمناقشة التطور الخطير الذي استهدف معملين تابعين لشركة أرامكو في محافظة بقيق وخريص بالمملكة العربية السعودية فجر يوم السبت الموافق 15 محرم 1441هـ الموافق 14 سبتمبر 2019م؛

إذ ينطلق من المبادئ والأهداف الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وخاصة تلك المتعلقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة عضو؛

وإذ يؤكد مجدداً التزام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتعزيز وحدتها وتضامنها وتطوير علاقات تعود بالنفع على الجميع، صوناً للسلم والأمن وتحقيقاً للاستقرار والازدهار داخل الدول الأعضاء في المنظمة وخارجها، وذلك انطلاقاً من روح الدين الإسلامي الذي يعتبر رحمة للعالمين؛

وإذ يشير إلى الاعتداء الإرهابي الآثم الذي استهدف معملين تابعين لشركة أرامكو في محافظة بقيق وهجرة خريص بالمملكة العربية السعودية؛

وإذ يشير إلى البيانات الصادرة عن الدول الأعضاء وغير الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية التي أدانت واستنكرت بشدة هذه الاعتداءات المؤدية إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المملكة العربية السعودية والمنطقة؛

يقرر ما يلي:

1. **يدين** بأشد العبارات الاعتداء الإرهابي على معملين تابعين لشركة أرامكو في محافظة بقيق وخريص بالمملكة العربية السعودية والذي يستهدف أمن واستقرار المملكة العربية السعودية وامدادات الطاقة العالمية والاقتصاد العالمي.

2. **يؤكد** وقوفه التام مع المملكة العربية السعودية في كل ما تتخذه من خطوات وإجراءات لمواجهة الإرهاب وللحفاظ على أمنها واستقرارها، وحماية مؤسساتها والدفاع عن مصالحها وما تقوم به من جهود كبيرة ودور محوري في مكافحة الإرهاب، **ويطالب** في الوقت ذاته جميع الدول الأعضاء بوقفة جماعية ضد هذا الاعتداء الآثم ومن يقف وراءه ويدعم مرتكبيه بالسلاح باعتبار أن المساس بأمن المملكة إنما هو مساس بأمن وتماسك العالم الإسلامي.

3. **يطلب** من جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي اتخاذ خطوات جادة وفعاله لمنع حدوث أو تكرار مثل هذه الاعتداءات مستقبلاً، ومحاسبة مرتكبيه بعد اكمال التحقيقات اللازمة ومعرفة الأطراف المتورطة في التخطيط والتنفيذ لهذا العمل الإرهابي الآثم.

4. **يؤكد** موقف منظمة التعاون الإسلامي الثابت في إدانة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره، ويدعو الدول الأعضاء لمواصلة جهودها في التصدي الظاهرة الخطيرة بالتعاون مع المجتمع الدولي.

5. **يطلب** من الأمين العام اتخاذ جميع التدابير لتنفيذ هذا القرار وإبلاغه إلى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وإعداد تقرير بشأنه للاجتماع الوزاري القادم.